اعتراضات ياسين العُليمي النَّحوية ت(١٠٦١هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك ت(٦٧٢هـ)

أ.م.د. صالح كاظم عجيل الجبوري الباحثة. هبة خضير عباس

كلية الآداب/ جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Yaseen Al-Ulaimi's Grammatical Objections in His Explanation to Ibin Malik's One Thousand Lines Poem

Asst. Prof. Dr. Salih Kadhim Al-Juboori\ College of Arts/ University of Babylon
Researcher. Hibah Khdair Abbas\ College of Education for Human Sciences\ University of Babylon
muhamad380@yahoo.com

Abstract

It is well known in practical lesson and general grammar lesson especially that the Scientist is different with the other in certain assets and branching, and Yassin al-Alimi, one of the Arab scholars who disagree reportedly objected to some grammarians arguing sometimes, as is well versed at me from the scientific tools We called study (objections Yassin al-Alimi (1061 AH) in his commentary on Alfiya (672 AH)).

Key Words: Yassin al-Alimi, grammarians, the Millennium, the Ibn Malik, Sibawayh, response.

الملخَّص

من المعروف في الدرس العلمي عامَّة والدرس النحوي خاصَّة أنَّ العالِم يختلف مع غيره في بعض الأصول والتفريعات، وياسين العُليمي أحد علماء العربيَّة ممَّن اختلف وردَّ واعترض على بعض النحويين معللا أحيانا، إذ هو نحويّ متمكِّن من أدواته العلمية فوسمنا الدراسة بـ(اعتراضات ياسين العُليمي (١٠٦١هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك (٦٧٢هـ)).

الكلمات المفتاحيَّة: ياسين العُليمي، النَّحويون، الألفية، ابن مالك، سيبويه، ردّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدَّمة البحث

تبرز أهمية علم النحو من أهمية اللغة العربية، فهو أحد مستوياتها المهمَّة التي تعيننا على فهم كتاب الله تعالى، وأحاديث نبيّه، وكلام العرب شعره ونثره.

وقد يسَّر الله عزَّ وجلَّ لهذا العلم رجالا أوفياء، حرصوا على دراستها وتتبُّع دقائقها، فأحمد الله الذي وفقنا للسير على خطاهم، وتتبُّع آثارهم، ومن هؤلاء الحريصين على اللغة العربيَّة، المحقِّق العلامة ياسين العُليمي النحوي.

فكان أحد دوافع الكتابة في هذا الموضوع هو تسليط الضوء على جهد هذا العالم وعلى كتابه، ولا سيما أنَّني لم أظفر برسالة تناولت شرحه على الألفية، فكان هدفي الكشف عمَّا في خفايا هذا الكتاب من اعتراضات نحوية.

وأودُّ أنْ أشير إلى أنني سمَّيت كتابه بـ(الشرح)، أي (شرح ياسين العُليمي على ألفية ابن مالك)، فقد اتخذ أسلوب شرَّاح الألفية من حيث المجيء بنصِّ بيت الألفية ويعقبه بشرحه، ولم يصرِّح في كتابه هذا أكان حاشية هو أم شرحا، بل عبَّر عنه بـ(الفوائد).

وجاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث، وتلحقهما قائمة النتائج.

المبحث الأول: مقدِّمات النَّحو

المسألة الأولى: الإسناد إلى الاسم

للاسم علامات يمتاز بها من الفعل والحرف، وهي خمس: الجر، والتنوين، والنداء، وأل التعريف، والإسناد إليه.

وذكر سيبويه الإسناد في باب المسند والمسند إليه وعرَّفهما بقوله((:وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلِّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك (عبدُ الله أخوك)، و(هذا أخوك).

ومثل ذلك (يذهبُ عبدُ اللهِ)، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[١]، ويُفهم من كلامه أنَّ الاسم يكون مسندا ومسندا إليه، والفعل يكون مسندا فقط؛ لأنَّ الاسم هو الذي يكون مسندا إليه [٢].

وضرب المبرد مثالا للمسند والمسند إليه قائلا:((فَمن ذَلِك (قَامَ زيد)، والابتداء وَخَبره وَمَا دخل عَلَيْهِ نَحْو: كَانَ وَإِنَّ وأفعال الشَّك وَالْعلم والمجازة، فالابتداء نَحْو قَوْلك: (زيد) فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ فَإِذا قلت:(منطلق) أَو مَا أشبهه صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر؛ لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف (زيدا) كَمَا تعرفه وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ: (زيد) ولكنت قَائِلا لَهُ:(رجل يُقَال لَهُ زيد)، فَلَمَّا كَانَ يعرف (زيدا) ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصحَّ الْكَلَام؛ لِأَنَّ اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئا، وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام)) [٣].

وعبَّر ابن السراج عن الإسناد إلى الاسم بالإخبار عنه فذكر:((أنَّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: (عمرو منطلقٌ)، و(قامَ بكرٌ)))[٤].

والإسناد إلى الاسم أهم خصِّيصة من خصائصه، فهو يدلُّ على أنَّ (التاء) اسم في ضربت[٥]، وأنَّ (ما) اسم في قوله تعالى{قُل ما عند اللهِ خيرٌ من اللَّهو ومِنَ التجارة}[٦] [الجمعة:١١].

والمقصود بالإسناد إلى الاسم هو((:تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه))[٧].

أو أنْ تنسب إلى الاسم ما تحصل به الفائدة كما في (تاء) قمتُ و(أنا) في قولك: (أنا مؤمنٌ)[٨].

والإسناد قسمان: معنوي وهو الخاص بالأسماء، ولفظي يشترك في الاسم نحو: (زيدٌ ثلاثي)، والفعل نحو: (قامَ فعلٌ ماض)، والحرف نحو: (في حرف جر)[٩].

أما السيوطي فغلَّط ابن مالك في شرح التسهيل؛ لجعل الإسناد اللفظي جائزا في الفعل والحرف، وجعل الإسناد مختصا بالاسم سواء أكان معنويا أم لفظيا؛ لأنَّ الفعل والحرف عند الإسناد إليهما يكونان اسمين مجردين عن المعنى المعروف، ولهذا يكونان في محل رفع مبتدأ عند الإسناد إليهما[١٠]، ولم يتنبَّه إلى ما قصده ابن مالك بدليل ما ذكره من الأمثلة[١١]، فقصد ابن مالك كقصده؛ لأنَّ الفعل والحرف لا يسند إليهما إلا عند كونهما اسمين، ولم يقصد أنَّ (قام) في نحو:(قامَ فعلٌ ماضٍ) فعل، والحرف في نحو: (من حرف جر) حرف بل هما اسمان مجردان عن المعنى المخصوص لهما في هذا التركيب ونحوه[١٢]، فلا يُسند إلا إلى الاسم[١٣].

وقد ذكر ابن مالك هذه العلامة في ألفيته فقال:[١٤]

..... ومُسْنَدٍ لِلِاسمِ تَمييزٌ حَصَلْ

وتعقَّبه الشاطبي بقوله: ((وإذا تقرر هذا فالإسناد في كلام الناظم هو الحقيقي، بل لا بدَّ؛ لأنَّه جعله من خصائص الاسم، فهو بذلك موافق للناس ومخالف لمذهبه في التسهيل وشرحه...))[١٥] ؛ لأنَّه ذكر فيهما أنَّ الإسناد المقصود به هو الإسناد المعنوي[١].

---

(١)الكتاب، سيبويه:٢٣/١.
(٢)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي:٢٨٦/١.
(٣)المقتضب،المبرد:١٢٦/٤.
(٤)الأصول في النحو، ابن السراج:٣٧/١.
(٥)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي:٢٩/١.
(٦)ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام:٢٣/١-٢٤.
(٧)شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك: ٩/١.
(٨)ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام الأنصاري:٤٦/١.
(٩)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:1/9،وشرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي:1/29، وتوضيح المقاصد:1/286.
(١٠)ينظر: همع الهوامع:٢٩/١.
(١١)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:1/9.
(١٢)ينظر: توضيح المقاصد:٢٨٧/١.
(١٣)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٨٦/١، و توضيح المقاصد:٢٨٧/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني:٣٤/١.
(١٤) ألفية ابن مالك، ابن مالك:٩.
(١٥)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي: ٤٩.

ولم يرتضِ ياسين العُليمي[٢] ما ذكره الشاطبي؛ لزعمه أنَّ الناظم خالف ذلك في التسهيل[٣].

ودليل الشاطبي هو إطلاق الناظم الإسناد إذ قال الشاطبي: ((إذ لو كان بمذهبه هنا موافقا له هنالك لجعل الإسناد إلى المعنى كما جعله في التسهيل، وإلا دخل عليه في التعريف الفعل والحرف والجملة، وهو لم يفعل ذلك بل قال: (ومسندٌ للاسمِ) فنسب الإسناد إلى الاسم، ولم ينسبه إلى المسمَّى...))[٤].

وقد وضَّح ياسين العُليمي هذا اللبس بقوله((:أراد الإسناد المعنوي؛ لأنَّه جعله من خصائص الأسماء، وأمَّا اللفظي فيصلح لكل واحدة من أنواع الكلم))[٥].

ثم بيَّن المقصود من قول ابن مالك قائلا((:وقوله (ومسندٌ للاسم) من الإسناد المعنوي؛ لأنَّه أسند الاسم، والمراد الإسناد إلى مدلوله، فكلامه هنا موافق لكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة...))[٦] وهذا خلاف ما صرَّح به الشاطبي.

ويؤيِّد ما ذكره ياسين العُليمي أنَّ ابن مالك أورد أنَّ الإسناد الخاص بالأسماء هو الإسناد المعنوي أو ما يسمَّى بالوضعي أو الحقيقي، أما الإسناد اللفظي فلا يختصُّ بالاسم، فيشترك فيه كل من الاسم في نحو: (زيد معرب)، والفعل نحو: (قام ثلاثي)، والحرف نحو: (من حرف جر)، وكذلك الجملة في مثل:(لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ كنزٌ من كنوزِ الجنةِ)[٧].

أي فلا تناقض في كلام الناظم؛ لأنَّ الإسناد المعنوي مختص بالاسم فقط، فيندفع ما جاء به الشاطبي من هذا الجانب[٨].

أمَّا اعتراض ياسين العُليمي الآخر على الشاطبي فلقول الشاطبي كما ذكره ياسين العُليمي ((إنَّ القرافي[٩] وابن هانئ[١٠] وافقا الناظم في إثبات الإسناد اللفظي، وأنَّهم مخالفون لجميع النحويين، فليس الإسناد عندهم إلا المعنوي، فكل لفظ أسند إنَّما أسند لمعناه))[١١].

وقد أنكر ياسين العُليمي قول الشاطبي هذا، وعبَّر عنه بقوله((:وهو باطل))[١٢].

أمَّا القرَّافي ت(٦٨٤هـ) فلم ينكر الإسناد اللفظي بدليل قوله: ((وأما الإخبار عن لفظ (زيد) مع قطع النظر عن مسمَّاه فبأخذه من حيث هو لفظ مجرد عن المعنى لا من حيث هو لفظ ذو معنى فتقول: (زيدٌ ثلاثةُ أحرفٍ)، و(زيدٌ ساكنُ الوسطِ)، و(زيدٌ اسمٌ)، وإلى غير ذلك من الإخبارات المتعلقة بالألفاظ المجردة لا من حيث هي ذوات معان))[١٣].

وقال في موضع آخر: ((ومثال الإخبار عن لفظ الفعل من حيث هو لفظ لا ذو معنى قولنا: (قام فعل ماض)، و(قام ثلاثة أحرف)، إلى غير ذلك من الإخبارات الواقعة للألفاظ...))[١]، فهذان النَّصان صريحان في إثبات القرافي للإسناد اللفظي.

---

(١)ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك:٣/١، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:٩/١.

(٢)ينظر: شرح ياسين العُليمي على ألفية ابن مالك، ياسين العُليمي:٧/١.

(٣)ينظر: المقاصد الشافية: ٤٩، وشرح ياسين العُليمي:٧/١.

(٤)المقاصد الشافية: ٥٠/١.

(٥)شرح ياسين العُليمي: ٧/١.

(٦)المصدر نفسه: 1/7.

(٧)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: 1/9، والحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر،ابن الأثير:٢٠٣/٤(كنز)،ولسان العرب، ابن منظور:٤٠١/٥(كنز).

(٨)ينظر: توضيح المقاصد:٢٨٧/١.

(٩) أحمد القرافي (٦٢٦ - ٦٨٤ هـ) (١٢٢٨ - ١٢٨٥ م) أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصهناجي الاصل، البهنسي، المشهور بالقرافي (شهاب الدين، أبو العباس) فقيه، أصولي، مفسر، ومشارك في علوم أخرى، ولد بمصر، وتوفي في آخر يوم من جمادى الآخرة بدير الطين بالقرب من مصر القديمة، ودفن بالقرافة، من تصانيفه: الذخيرة في الفقه، شرح التهذيب، شرح محصول فخر الدين الرازي، التنقيح في أصول الفقه، وأنوار البروق في أنواع الفروع في أصول الفقه. معجم المؤلفين، عمر كحالة: ١/ ١٥٨، وينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين اليعمري: ١/ ٢٣٦، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن سالم مخلوف: ١/ ٢٧٠.

(١٠) اسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله ابن هانئ الغرناطي، اللخمي، المالكي، (أبو الوليد) نحوي، ولد بغرناطة، من آثاره شرح التلقين لأبي البقاء العكبري، شرح قطعة من التسهيل، كتاب الهمة، وكتاب العلل. معجم المؤلفين: ٢/ ٢٩٣- ٢٩٤، وينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ١/ ٤٥٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي: ١/ ٤٥٦.

(١١)شرح ياسين العُليمي: ٧/١، وينظر المقاصد الشافية: ٤٩/١.

(١٢)المصدر نفسه: ٧/١.

(١٣)الخصائص، شهاب الدين القرافي: ٥٩.

أمَّا ابن هانئ فلم أجد . فيما اطلعت عليه في شرحه لألفية ابن مالك[٢]. إنكاره للإسناد اللفظي.

وسبب اعتراض ياسين العُليمي هو سبب عقلي، فجزم بوجود هذا الإسناد قائلا: ((إذ لا سبيل لإنكار الإسناد اللفظي في نحو: (زيدٌ ثلاثةُ أحرفٍ)...))[٣]. كما أنَّ المحكوم عليه لفظ[٤] وإنْ جازت تسميته بالإسناد المعنوي.

وقد أشار ياسين العُليمي إلى هذا بقوله((:نعم الإسناد في نحو (مِنْ حرفُ جرٍ)، و(ضربَ فعلُ ماضٍ) عند المحققين من الإسناد المعنوي لا اللفظي...))[٥].

فعندهم أنَّ الألفاظ موضوعة لنفسها تبعا لوضعها لمعانيها [٦]؛ لأنَّ كل لفظ يدل على معنى إلا لقرينة تخرجه من ذلك المعنى، لكن هذا لا يبطل وجود الإسناد اللفظي لما مرَّ ذكره.

واعتراض ياسين العُليمي الثالث على الشاطبي بسبب ادعائه أن في كلام ابن مالك تناقض[٧]، وسبب التناقض على حدِّ قول الشاطبي((:لأنَّه زعم أنَّ (ضرب) فعل ماض، و(مِن) حرف جر[٨]، ولا محيص له عن أنْ يقول إنَّها مبتدأ، والمبتدأ في مذهبه لا يكون فعلا ولا حرفا))[٩].

وقد رفض ياسين العُليمي ما جاء به الشاطبي؛ لأنَّ ما ذكره الشاطبي يكون في الإسناد المعنوي[١٠]، ومما يرجِّح كلام ياسين من أنَّ كلام ابن مالك غير متناقض قول ابن مالك: [١١]

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا

فعلى الحكاية تبقى على حركتها أو سكونها، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء[١٢].

ويردُّ كلام الشاطبي ما قاله الرضي:)(لم نُرد أنَّ (من) في هذا التركيب حرف، و(ضرب) فعل بل المعنى أنَّ (من) إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أولا. نحو: (خرجت من الكوفة) . حرف، وكذا (ضرب) فعل ماض في نحو: (ضرب زيد)))[١٣]، فالرضي قد بيَّن أنَّهما اسمان في الإسناد اللفظي لا المعنوي، وعلى كلامه يصحُّ جعلهما مبتدءاً باعتبار الإسناد اللفظي، أمَّا الإسناد المعنوي فهو مختصٌّ بالأسماء لا غير، وهذا يقوي الاعتراض على الشاطبي، ويبيِّن ضعف ما ذهب إليه.

كذلك كيف يُتصوَّر أن يُحكم على (ضَرَبَ) في (ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ) بأنه باق على فعليته

وهو لا يشعر بحدث ولا زمان، كما أنَّه لا يقتضي فاعلا، أي يُحكم على موضعه بالرفع على الإبتداء[١٤].

يتبيَّن مما سبق توهُّم الشاطبي، وصحَّة ما ذهب إليه ياسين العُليمي، مدعوماً بكلام النحويين.

المسألة الثانية: إطلاق لفظ المفرد على المثنى

وهو أسلوب من أساليب العرب المتعددة لبيان كلامها، إذ إنَّ الأصل أنْ يدل المفرد على واحد، والمثنى على اثنين، والجمع على جماعة، وقد يُخرج عن هذا الأصل ليتضمَّن أحدهما معنى الآخر[١٥].

---

(١)المصدر نفسه: ٦٠.
(٢)ينظر: شرح ألفية ابن مالك، ابن هانئ، دكتوراه، الباحث أحمد محمد القرشي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى،١٩٩٤م:٣٥/٢.
(٣)شرح ياسين العُليمي: ٧/١.
(٤)ينظر: حاشية الصبان، الصبان: ٥٦/١.
(٥)شرح ياسين العُليمي: ٧/١-٨.
(٦)حاشية الصبان: ٥/١.
(٧)المقاصد الشافية: ٥٠/١، وشرح ياسين العُليمي: ٨/١.
(٨)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٩/١.
(٩)شرح ياسين العُليمي:٨/١، وينظر: المقاصد الشافية:٥٠/١.
(١٠)ينظر: شرح ياسين العُليمي:٨/١.
(١١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١٧١٦/٤.
(١٢)ينظر: شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري: ٣٣/١.
(١٣)شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٩/١.
(١٤)ينظر:توضيح المقاصد:٢٨٧/١.
(١٥)ينظر: همع الهوامع: ١٩٤/١.

وقد ذكر محمد بن إسماعيل الراعي ت (٨٥٣ هـ)[١] أن قول الناظم ((بالتا مِزْ))[٢]من هذا الباب كما نقل عنه العُليمي ذلك[٣]، والتاء المذكورة في النظم هي علامة الفعل الماضي.

والفعل الماضي: هو الحدث المقترن بزمن ماض، أي قبل زمن المتكلم، وهو مبني على الفتح إلا إذا اعترضه ما يوجب سكونه وهو الإعلال ولحاق بعض الضمائر، أو ما يوجب ضمه وهي واو الضمير[٤]، وعلامته هي قبول تاء الفاعل نحو قوله تعالى:{إِنِّي تُبتُ إليك}[الأحقاف:١٥]، وتاء التأنيث الساكنة[٥] نحو قوله تعالى:{واللهُ أعلمُ بما وَضَعتْ}[آل عمران:٣٦].

وقد أفرد ابن مالك التاء بقوله((:بالتا مِزْ))، فاختلف شرَّاح الألفية في المقصود من (التاء) على رأيين:

أحدهما: ما ذهب إليه ابن الناظم من أنَّ المقصود بـ(التاء) هي تاء التأنيث الساكنة[٦]، وعلى هذا المعنى تكون من إطلاق المفرد على المفرد.

والآخر: وهو ما ذهب إليه أغلب شرَّاح الألفية[٧] من أنَّ المقصود بـ(التاء) هي (التاء) بنوعيها، أي تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل، إذ كلاهما مختصان بالفعل الماضي فقط.

ووافقهم الراعي في هذا كما نقل عنه ياسين العُليمي؛ لأنَّ كلا من التائين تُميِّز الماضي؛ لأنَّهما خاصتان به، فأيٌّ قصد ابن مالك من التائين كان قصده صحيحا، ورجَّح أنْ يكون المقصود التائين كليهما؛ لتجويزه أن يكون ذلك من باب إطلاق المفرد على المثنى[٨].

فذهب الراعي فيما نقل عنه[٩] إلى أنَّ ما في قول ابن مالك: ((بالتا مِزْ)) مشابه لما في قوله تعالى:{عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ}[المائدة:٧٨].

وقد استشكل ياسين العُليمي استشهاد الراعي بالآية السابقة إذ قال: ((وفي قوله((:كقوله تعالى:{ عَلَى لِسَانِ}إلخ نظر))[١٠]، وعلل ذلك قائلا((:لأنَّ ما في الآية من باب إضافة المثنى إلى متضمِّنه وليس ما هنا منها...))[١١].

لكن من الممكن أن يكون ما في الآية المباركة من باب إضافة المثنى {دَاوُدَ وَعِيسَى}إلى غير متضمِّنه ((لِسَانِ))؛ إذ ذهب المفسرون في تفسير معنى اللسان الوارد في الآية مذهبين:

أحدهما: أنْ يكون (اللسان) بمعنى الجارحة، وهو العضو المعروف، أي أنَّ (اللسان) بمعنى حاسة النطق، فيكون وفقا لهذا التفسير جزءا من داود، وجزءا من عيسى، فيكون هذا من إضافة المثنى ((دَاوُدَ وَعِيسَى)) إلى متضمنه ((لِسَانِ))، وذهب إلى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي[١٢]، و ياسين العُليمي[١٣]، والآلوسي[١٤].

---

(١)محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي الأندلسي الغرناطي، ثم القاهري، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بالراعي، نحوي، فقيه أصولي، ناظم، ولد تقريبا سنة (٧٨٢هـ)وعاش بغرناطة، وحج ثم سكن القاهرة وتوفي بها سنة (٨٥٣ هـ)،له شرَح الألفية و الأجرومية، وقواعد أخرى، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي: ٢٠٣/٩، ونظم العقيان في أعيان الزمان، السيوطي: ١٦٦-١٦٧، والأعلام:٤٧/٧.

(٢)ألفية ابن مالك: ٩.

(٣)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١١/١.

(٤)ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري: ٣١١/١.

(٥)ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان: ٣٤/١.

(٦)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم: ١١/١.

(٧)ينظر: أوضح المسالك: ٤٧/١، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل: ٢٥/١، وشرح ألفية ابن مالك، ابن هانئ:٣٨/٢، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، المكودي:٨٦/١، والبهجة المرضية، جلال الدين السيوطي: ٣٠، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري: ٣١/١.

(٨)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١١/١.

(٩)ينظر: المصدر نفسه: ١١/١.

(١٠)ينظر: المصدر نفسه: ١١/١.

(١١)ينظر:المصدر نفسه: ١١/١.

(١٢)ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي: ٣٣٧/٤.

(١٣)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١١/١.

(١٤)ينظر: روح المعاني، الآلوسي: ٣٧٦/٣.

والآخر: أنْ يكون (اللسان) بمعنى اللغة أو الكلام، أي لغة داود ولغة عيسى، فيكون غير الجارحة أو العضو المعروف، فيكون من إضافة المثنى((دَاوُدَ وَعِيسَى)) إلى غير متضمِّنه ((لِسَانِ))، وهذا رأي أبي حيان الثاني كما نُقل[١] ذلك عنه، ووافقه السمين الحلبي إذ قال: ((وفي النفس من كون المراد باللسان الجارحة شيء...))[٢]، وأتى بجملة أدلة منها قول الزمخشري: ((نزَّل الله لعنتهم في الزبور على لسان داود، وفي الإنجيل على لسان عيسى))[٣].

وعقَّب على كلام الزمخشري قائلا((:وقوة هذا تأبى كونه جارحة...))[٤]، وجاء بأدلة[٥] تؤيِّد ما ذهب إليه في تفسير معنى اللسان في الآية المباركة.

فعلى التفسير الأول يكون ما في الآية من إضافة المثنى إلى متضمِّنه، ولكن هل هذا يخطِّئ ما قاله الراعي؟

فما ذكره ياسين العُليمي من الاعتراض على الراعي اقتصر فيه على جانب اللفظ، وما ذكره يصحُّ لفظا فقط؛ لأنَّ قول ابن مالك: (بالتا مِز) غير مضاف إلى متضمِّنه لفظا بخلاف ما في قوله تعالى:{ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى}، لكن ياسين العُليمي أغفل جانب المعنى؛ لأنَّ (التاء) تاءان تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل، و(اللسان) لسانان، لسان داود ولسان عيسى، والحجة فيه أن التاء تعبِّر عن اثنين في قول ابن مالك:[٦]

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ

فالتاء الأولى تاء الفاعل، والثانية تاء التأنيث الساكنة، ومما يقوي هذا ما ذهب إليه شرَّاح الألفية[٧]من أنَّ المقصود هما تاءان لا واحدة.

وعلى هذا الوجه يصح ما ذهب إليه الراعي معنى؛ لأنَّه قصد أنَّ الشبه شبه معنوي لا لفظي.

أمَّا على التفسير الثاني من كون اللسان بمعنى اللغة، فيكون ما في الآية من باب إضافة المثنى إلى غير متضمِّنه، وهذا خلاف قول ياسين العُليمي، فيسقط ما ذكره من أنَّ المثنى مضاف إلى متضمِّنه في الآية المباركة[٨].

وسواء أكان ما في الآية من إضافة المثنى إلى متضمِّنه أم إلى غير متضمِّنه، فلم يقصد الراعي الشبه اللفظي، بل قصد ذلك معنى بدليل قوله كما نقل ذلك ياسين العُليمي: ((لأنَّه وإنْ كان غير فصيح فيشفع له حسن المعنى المقصود، ويغتفر مثله في النظر))[٩]، فيشكل اعتراض العُليمي من هذا الوجه.

وبعد أنْ ذكر ياسين العُليمي أنَّ ما في الآية من إضافة المثنى إلى متضمِّنه، استرسل في ردِّه على الراعي، فذكر أنَّ الإفراد في الآية فصيح ومقيس على رأي ابن مالك فقال: ((وتلك الإفراد فيها فصيح مقيس، نعم الجمع أفصح منه كقوله تعالى:{فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا}[١٠] وغير الأفصح إنَّما هو التثنية لا الإفراد نحو: (أكلتُ رأسَ الكبشين) كما في التسهيل، والكافية الكبرى))[١١].

وكلامه هذا مشكل؛ لأنَّ ما ذكره ينطبق على إذا ما أضيف المثنى إذا كان متضمِّناه مجتمعين[١٢]، بدليل استشهاده بقوله تعالى: {فقد صَغَتْ قُلوبُكُمَا}، ونحو: ((أكلتُ رأسَ الكبشين))، وما في قوله تعالى: { لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى} تفريق متضمِّناهما، أي تفريق

(١)ينظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي: ٤٦٨/٧، وهمع الهوامع: ١٩٩/١.
(٢)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين السمين الحلبي: ٣٨٢/٤ـ٣٨٣.
(٣)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري: ٦٦٦/١، والدر المصون: ٣٨٢/٤.
(٤)المصدر نفسه: ٣٨٢/٤ـ٣٨٣.
(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٢/٤ـ٣٨٣.
(٦) ألفية ابن مالك: ٩.
(٧)ينظر: أوضح المسالك: ٤٧/١، وشرح ابن عقيل:٢٥/١، وشرح ألفية ابن مالك، ابن هانئ: ٢ /٣٨، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك:٨٦/١، وحاشية الخضري: ٣١/١.
(٨)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١١/١.
(٩)المصدر نفسه: ١١/١.
(١٠)[التحريم:٤].
(١١)ينظر:شرح ياسين العُليمي: ١١/١.
(١٢)ينظر:الكتاب: ٦٢١/٣ـ٦٢٢، ومعاني القرآن، الفراء:٣٠٦/١، والأصول في النحو: ٣٤٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٧١/١.

المضاف إليه وهو داود وعيسى، وكان الأولى أنْ يمثل بـ ((قطعتٌ رأسَ زيدٍ وعمر))[١]، فيكون الحكم عند ابن مالك اختيار الإفراد[٢]ولو جيء بالجمع أو التثنية في مثل هذا لم يمتنع[٣].

وعلى هذا يكون الإفراد أفصح من الجمع، كما أنَّ أبا حيان خالف ابن مالك في جواز الإتيان بالجمع، فنقل السيوطي تعليله لهذه المسألة بأنَّ الجمع قيس في المضاف إلى متضمِّنه لاجتماع تثنيتين، وقد زالت هنا بتفريق المتضمنين[٤]، ثم نقل السيوطي عن أبي حيان الاقتصار على التثنية، أمَّا الإفراد والجمع فيقتصر فيه على السماع[٥]، فيكون الإفراد في هذه الحالة أفصح من الجمع، بخلاف كلام ياسين العُليمي.

أمَّا ما ذكره ياسين العُليمي[٦] في قوله تعالى: {فقد صَغَتْ قُلوبُكُمَا}[التحريم:٤] وفي (أكلتُ رأسَ الكبشين)، فهذا ما اجتمع فيه المضاف إليه، فحكمه يختلف عمَّا في قوله تعالى: { عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى}، فطرد ابن مالك[٧] في اجتماع المضاف إليه إذا كان جزءا من المضاف . قياس الجمع والإفراد، لكن خصَّ الجمهور القياس بالجمع، أما الإفراد فقصروه على السماع، وقد خصَّ الجمهور القياس بالجمع كراهة توالي تثنيتين مع أمن اللبس، ولذلك اشترطوا أنْ يكون للمضاف إليه شيء واحد؛ لحصول اللبس فيما لو كان للمضاف إليه أكثر من شيء، فمجيء الجمع والإفراد في (قطعت أذني الزيدين) غير جائز لالتباس المعنى حينئذ[٨].

فيكون معنى كلام ياسين العُليمي أنَّ ما في قول ابن مالك لا يشتمل على إضافة، وهو غير فصيح ولا مقيس بخلاف ما في الآية المباركة[٩].

لكن ما في الآية مقصور على السماع عند الجمهور[١٠]، وسواء أكان ما في الآية فصيح مقيس أم فصيح سماعا لا يرد رأي الراعي؛ لأنَّه أراد أن وجه الشبه هو المعنى كما بيَّنا.

يتبيَّن مما سبق أن ياسين العُليمي قد وهم في مواضع، وجانب الصواب في أخرى، وفي كلتا الحالتين يترجَّح ما ذهب إليه الراعي لما قصد إليه من معنى لا لفظا.

المبحث الثاني: المرفوعات

المسألة الأولى: الابتداء بالنكرة

أصل المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنَّه مسند إليه ولا يخبر عن الشيء إلا بعد معرفته؛ لأنَّ الحق أنْ يكون المبتدأ معلوما والخبر مجهولا، ولا فائدة من الإخبار عن مجهول، لكنَّه قد يأتي نكرة بشرط الإفادة.

والمبتدأ: ((كل اسم ابتدى ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))[١١]، أو هو: ((ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه...))[١٢].

(١)المصدر نفسه: ٧١/١.
(٢)ينظر: تسهيل الفوائد: ١٩/١، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ١٠٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٧١/١، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١٧٨٩/٤.
(٣)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ١٠٧/١.
(٤)ينظر: همع الهوامع: ١٩٩/١.
(٥)ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩/١.
(٦)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١١/١.
(٧)ينظر: تسهيل الفوائد:١٩/١، وشرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ١٠٦/١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٧١/١.
(٨)ينظر: همع الهوامع: ١٩٧/١.
(٩)ينظر: تسهيل الفوائد: ١٩/١.
(١٠)ينظر: همع الهوامع: ١٩٧/١.
(١١)الكتاب: ١٢٦/٢.
(١٢)الأصول: ٥٨/١.

وقد اشترط النحويون المتقدمون للابتداء بالنكرة حصول الفائدة، ومنهم سيبويه بقوله: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنَّك لو قلت: (كان إنسانٌ حليماً) أو (كان رجلٌ منطلقا)، كنت تلبس؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أنْ يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس))[١]، فإذا حصل لبس فلا فائدة في الإخبار بالنكرة.

وابن السراج قائلا: ((وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به... وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم))[٢]، وذكر ذلك ابن الوراق إذ قال:((وَجَاز أَن يخبر عَن النكرَة؛ لِأَنَّ الْمُخَاطب مستفيد مَا قد كَانَ يجوز أَنْ يجهله...))[٣].

وقد تتبَّع المتأخرون[٤] مواضع حصول هذه الفائدة فاختلفوا فيها، ومنها أنْ يكون الخبر ظرفا نحو: (عند زيدٍ نمرةٌ)، أو جارا ومجرورا نحو: (في الدارِ رجلٌ)، وهنا يجوز الابتداء بالنكرة وهي(نمرة) و(رجل).

واختلف ياسين العُليمي مع الشاطبي وابن غازي[٥] في موضع حصول الفائدة؛ لقول الشاطبي: ((وإنَّما أفاد الابتداء بالنكرة على هذا الترتيب؛ لأنَّ تقديم الظرف والمجرور نصٌّ في أنَّه الخبر، وأمَّا إذا قلت: (نَمِرَةٌ عند زيدٍ) فإن الظرف يحتمل أن يكون صفة للنكرة، فينتظر السامع الخبر، فقدِّم لرفع هذا الاحتمال))[٦].

كما ذكر ياسين العُليمي[٧] أنَّ ابن غازي نقله وأقرَّه، ذلك أن ابن غازي قال: ((وجه إفادة المثال الأول . أي (عندَ زيدٍ نمرةٌ) . أنَّ تقديم الظرف والمجرور نصٌّ في أنَّه الخبر لا أنَّه وصف مع أنَّ النكرة أحوج إلى الوصف من المعرفة))[٨]. وهذا نصُّ ابن غازي وليس نصَّ الشاطبي كما زعم ياسين العُليمي.

واعترض ياسين العُليمي على أنَّه مشكل[٩] ثم ذكر وجه الإشكال قائلا: ((لأنَّه يقتضي أنَّ المسوِّغ التقديم، وهو مخالف لكلام المغني...))[١٠].

وذكر ابن هشام أنَّ المسوِّغ الاختصاص[١١]، ويقصد بالاختصاص أنْ يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف يصلحان للابتداء بهما نحو قوله تعالى:{وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة:٧]، وقوله تعالى:{وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ} [ق:٣٥][١٢].

وللنحويين في بيان وجوه إفادة الظرف والجار والمجرور للابتداء بهما آراء: أحدها: ما ذهب إليه الشاطبي وابن غازي وقد تابعوا في ذلك ابن جني في أنَّ وجه الإفادة هو تقديم الخبر، ذلك أنَّ ابن جني قال في تأخير المبتدأ وتقديم الخبر: ((ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفًا نحو قولهم: (عندك مال)، و(عليك دين)، و(تحتك بساطان)، و(معك ألفان)، فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها إلا أن مانعًا منع من ذلك حتى لا تقدِّمها عليها... فإن قلت: فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب، قيل: لما قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أنْ ي/كون نكرة فكان ذلك إصلاحًا للفظ، كما أخَّروا اللام لام الابتداء مع (إنَّ) في قولهم: إنَّ زيدًا لقائم لإصلاح

(١)الكتاب: ٤٨/١.
(٢)المصدر نفسه: ٥٩/١.
(٣)علل النحو، ابن الوراق: ٢٥٢/١.
(٤)ينظر: توضيح المقاصد: ٤٨١/١، وينظر: المقاصد الشافية: ٣٩/٢، وشرح التسهيل، ابن التنسي: ٢٦٥/١.
(٥)مؤرخ حاسب فقيه، من المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون) ولد بها وتفقه بها وبفاس، وأقام زمنا في كتامة، واستقرَّ بفاس سنة(٨٩١)وتوفي بها، له (إتحاف ذوي الاستحقاق) شرح لألفية ابن مالك، و(تفصيل الدرر) في رسم القرآن، و(إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب) وغيرها.الأعلام:٥/ ٣٣٦.
(٦)المقاصد الشافية: ٣٩/٢، وينظر: شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(٧)شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(٨)إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي: ٢٩٣/٢.
(٩)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(١٠)المصدر نفسه: ٨٤/١.
(١١)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٦١٠/١-٦١١.
(١٢)دليل السالك: ١٧٧/١.

اللفظ...))[١]، وكذلك قوله في باب إصلاح اللفظ: ((ومن ذلك أيضًا قولهم: (لك مال)، و(عليك دين)، فـ (المال) و(الدين) هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما إلا أنَّك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلا عليهم ومصلحًا لما فسد عندهم، وإنَّما كان تأخره مستحسنًا من قبل أنَّه لما تأخَّر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإنْ كنَّا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ...))[٢]، ويُفهم منه أنَّ تأخير المبتدأ أي تقديم الخبر هو الذي أفاد الابتداء بالنكرة.

وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن الصائغ[٣]، وابن قيِّم[٤]، وابن عقيل[٥]، والمكودي[٦]، والسيوطي[٧]، وابن غازي[٨]، وابن طولون[٩]، والشيخ خالد الأزهري[١٠].

والثاني: وهم من ذهبوا إلى أنَّ الإفادة في الاختصاص كما قال بذلك ياسين العُليمي وهم: ابنالوراق[١١]، والسهيلي[١٢]، وابن الحاجب[١٣]، والنيلي[١٤]، والعكبري[١٥]، والمرادي[١٦]، والأشموني[١٧]، والشيخ صالح الأزهري[١٨].

والثالث: ما ذكره ابن الحاجب من أن الخبر لما تقدّم صار كالفعل المتقدم على فاعله، أي أنَّ حكم المبتدأ قد تقرر في ذهن السامع . أي تخصَّص . عند تقدم الخبر عليه، فجاز الابتداء لذلك[١٩]، وما نقله النيلي إنَّما جاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ الظرف يقدر بـ (استقر)، فهو نائب عن الفعل، وكما يجوز أن يأتي الفاعل نكرة، جاز مجيء المبتدأ نكرة[٢٠].

والرابع: ما نقله ابن الحاجب أنَّ قوماً أجازوا (في الدارِ رجلٌ)؛ لأنَّ الخبر كالصفة أو في معناها، فحكم على المبتدأ قبل ذكره، فصار كأنَّه موصوف فتخصَّص لذلك، كالفاعل لما كان الحكم عليه مقدما جاء معرفة أو نكرة، وقد ردّه ابن الحاجب؛ لجواز (قائمٌ رجلٌ)، على أنَّ (قائم) خبر مقدّم، كما أنّ الظرف ليس صريحا في الصفة، وخاليا منها، ولا يكون في نفسه صفة إلا تقديرا[٢١].

الخامس: قيل جاز (في الدارِ رجلٌ)؛ لأنَّه وقع في موقع المبتدأ معرفة، أي في موضع المعرفة معرفة فنابت عن تعريف المبتدأ، ولم يجز(رجلٌ في الدارِ) لهذا السبب، ولم يرتضِ ابن الحاجب هذا؛ لأنَّه راجع إلى صورة تخلو من المعنى، ومنقوض بقول من قال: (في رأسِ غلامِ عندي عمامة)، وليس فيه تخصيص المبتدأ الذي حقُّه أنْ يكون معرفة[٢٢].

---

(١)الخصائص، ابن جني: ٣٠٠/١.
(٢)المصدر نفسه: 1/318.
(٣)ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ٢٩٧/١.
(٤)ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، إبراهيم بن قيِّم الجوزية: ١٧٩.
(٥)ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٦ـ٢١٧.
(٦)ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٨٠.
(٧)ينظر: البهجة المرضية، السيوطي: ١٢٧.
(٨)ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق: ٢٩٣/١.
(٩)ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ابن طولون: ١٨٩.
(١٠)ينظر: الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية، الشيخ صالح الأزهري: 29.
(١١)ينظر: علل النحو: ٢٥٢/١.
(١٢)ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٢٠٥/١.
(١٣)ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب: ١٦/١، أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب: ٥٧١/٢.
(١٤)ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي: ٧٩١/٢.
(١٥)ينظر: اللباب: ١٣١/١.
(١٦)ينظر: توضيح المقاصد: ٤٨١/١.
(١٧)ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٩٢/١.
(١٨)ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 1/209.
(١٩)ينظر: أمالي ابن الحاجب:2/576.
(٢٠)الصفوة الصفية: 2/791.
(٢١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: 1/187، وأمالي ابن الحاجب: 2/576.
(٢٢)ينظر: أمالي ابن الحاجب:2/576.

ودليل ياسين العُليمي لرفضه أنَّ التقديم هو سبب الفائدة قوله: ((وهو مخالف لكلام المغني))[١] ؛ لأنَّ ابن هشام ذكر في المغني أنَّ الإفادة في الاختصاص لا في التقديم[٢]، ولسبب آخر هو: ويقتضي جواز (في دارٍ رجلٌ) لوجود التقديم مع أنَّه لا يفيد لعدم الإختصاص))[٣]، وقد بيّن ياسين العُليمي رأيه في هذه المسألة قائلا: ((فالحق أنَّ المسوِّغ الاختصاص...))[٤].

وحجة الشاطبي في ذلك قوله: ((فقد يفيد... حيث يكون الظرف أو المجرور غير مختص كقوله عليه السلام*: ((في أربعين شاةٌ))[٥]، وعليه نقول: في خمْسٍ ذَوْدٍ شاةٌ، وفي عشرٍ شاتان وفي أربعين ديناراً دينارٌ، وما أشبه ذلك...))[٦].

وردَّ عليه ياسين العُليمي بقوله: ((أقول: قال ابن هشام في الحواشي: وشرطه أي نحو: (عند زيد نمرة) صحة الابتداء بالمجرور وما أضيف إليه الظرف ولا يشترط كونهما معرفتين بدليل قوله تعالى: {لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ }[٧]، وقوله عليه السلام*:((في كل أربعين شاةً شاةٌ))[٨]، وقول الشاعر: (لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ) البيت[٩]))[١٠].

أي ((أنَّ لفظة (كلّ) يصحُّ الابتداء بها وتخصَّصَت بالعموم لذاتها لا بإضافة إلى النكرة...))[١١].

إذ إنَّ المسوغات كلها تعود إلى شيئين: التخصيص والتعميم[١٢]، ولفظة (كلّ) عامة نحو: (كلّ يموت)[١٣].

كما ذكر أنّ المقصود في: (في الدارِ رجلٌ)، حصول الفائدة بتعيين الرجل في الدار المعيّنة[١٤].

ثم أنَّ الشاطبي قال أيضا عن التقديم: ((ويفيد أيضا وإنْ لم يتقدَّم الظرف أو المجرور، كقول امرئ القيس: [١٥]

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

وحكى ابن الحاج* عن شيخه الشلوبين أنَّه كان لا يمنع: (رجلٌ في الدار)، ولكن يقول الأكثر والأحسن في ذلك التقديم، كأنَّهم أثروا أنْ لا يقدِّموا إلا موضع الإهتمام والعناية))[١٦].

واعترضه ياسين العُليمي بقوله: ((أقول: التقديم لا مدخل له كما علمت، ومنع (رجلٌ في الدارِ) إنما هو لدفع توهم الصفة...))[١٧]، ووضَّح ذلك بقوله: ((لأنَّ حاجة النكرة إلى الصفة أشدّ من حاجتها إلى الخبر فتطلب الصفة طلبا حثيثا...))[١٨].

وذهب إلى هذا الرأي السهيلي[١٩]، وابن مالك[٢٠]، وابن الناظم[٢١]، وابن الصائغ[١]، وابن هشام[٢]، والأشموني[٣]، ومصطفى الغلاييني[٤]، ومحمد عبد العزيز النجار[٥]، وعبد الله الفوزان[٦].

---

(١)شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(٢)ينظر: مغني اللبيب: ٦١٠/١-٦١١.
(٣)شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(٤)المصدر نفسه: ٨٤/١.
*صلى الله عليه وآله وسلم.
(٥)والأصل (شاةٌ) بالنصب: سنن ابن ماجة، ابن ماجة: كتاب الزكاة، باب صدقة الغنم: ٥٧٨/١،٥٧٧.
(٦)المقاصد الشافية: ٥٠/٢، وينظر: شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(٧)الرعد:٣٨.
* صلى الله عليه وآله وسلم
(٨)سنن أبي داود، أبو داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة: ٩٨/٢، وسنن الترمذي، الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم: ١١/٢.
(٩)البيت لضابئ بن الحارث في:فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، عبد الله البكري الأندلسي:٣٢٤/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي: ٤١١/٢، وقيل للحطيئة في: جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري:٢ /١٨، ولم أعثر عليه في ديوانه.
(١٠)شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(١١)المصدر نفسه: ٨٤/١.
(١٢)ينظر: توضيح المقاصد: ٤٨١/١، وشرح التسهيل، ابن التنسي: ٢٦٥/١.
(١٣)ينظر: شرح ابن عقيل: ٢١٩/١.
(١٤)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١.
(١٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه:١٢٨، والمحكم والمحيط الأعظم،ابن سيدة برواية (مرسِّعة): ٤٨٤/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢٢/١.
(١٦)المقاصد الشافية:٥٠/٢، وينظر: شرح ياسين العُليمي: ٨٤/١-٨٥.
(١٧)شرح ياسين العُليمي: ٨٥/١.
(١٨)المصدر نفسه: ٨٣/١.
(١٩)ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣١٥.
(٢٠)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠١/١.
(٢١)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم: ٨٣.

وردَّ عليهم ابن الحاجب بأنَّ هذا ((غير مستقيم؛ لأنَّ مثل هذا لا يمنع بدليل قولهم: (زيدٌ القائمُ)، فإنَّه خبر له بالاتفاق مع أنَّه يجوز أن يكون صفة، ويجوز أنْ يكون خبرا فينتظر السامع الجواب، فلم يكن هذا الاحتمال بمانع))[٧].

وقال أيضا بجواز (رجلٌ عالمٌ في الدارِ)، و(في الدارِ رجلٌ عالمٌ)، وما ذكروه حاصل في هذا ونحوه أيضا، كما أنَّ المقصود بيان تخصيص المبتدأ، وليس في دفع التوهُّم عن كونه موصوفا تخصيص له [٨]، ويرى أنَّ تقديم الظرف هو لكثرة التوسّع في الظروف[٩].

وذكر عباس حسن أن دعوى اللبس فاسدة مادامت الجملة الاسمية قد أدَّت الفائدة الأساسية[١٠].

ويُفهم ممَّا تقدّم أنَّه لا توجد علاقة بين تقديم الخبر ودفع التوهم، وليس كما ذكر ياسين العُليمي ذلك.

أمَّا بيت امرئ القيس فقال فيه ياسين العُليمي: ((شاذ لا يقاس عليه، وجعل مرسَّغة* صفة لموصوف محذوف مع أنَّه لا دليل عليه لا يجدي كما قاله الشلوبين؛ لأنَّ الموصوف لم يتخصَّص))[١١]، وقد ذكر الشاطبي أنّ الموصوف لم يدلّ عليه دليل ولم يتخصص[١٢].

وذكر ابن عقيل[١٣] والأشموني[١٤] أنَّ (مُرَسَّعَة) أفاد الابتداء بها لأنَّها مبهمة، لا لسبب آخر، وذكر ابن التنسي[١٥] إنَّما ساغ الابتداء بـ (مُرَسَّعَة) لأنَّها لا تراد بعينها، وليس للضرورة[١٦]، وهذا يرجِّح ما ذكره ياسين العُليمي.

وخلاصة ما سبق أنَّ اختصاص الخبر هو الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة، ومن ثم تخصَّص المبتدأ لتخصُّص خبره، أمّا تقديم الخبر والجار والمجرور؛ فذلك لتوسُّع طرق العرب في استعمالهما.

المسألة الثانية: فاعل حاشا

الفاعل هو من قام بالفعل، و(حاشا) تكون فعلا وتنزيها واستثناء، وعندما تكون فعلا لا بدَّ لها من فاعل؛ لأنَّه لكل فعل فاعل، إلا عندما يحذف الفاعل في بعض المواضع.

وعُرّف الفاعل بتعريفات منها هو: ((كل اسْم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذَلِك الْفِعْل إِلَى ذَلِك الِاسْم، وَهُوَ مَرْفُوع بِفِعْلِهِ، وَحَقِيقَة رفْعِهِ بِإِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ، وَالْوَاجِب وَغير الْوَاجِب فِي ذَلِك سَوَاء، تَقول فِي الْوَاجِب:(قَامَ زيد)، وَفِي غير الْوَاجِب:(مَا قَامَ زيد) وَ(هل يقوم زيد)))[١٧].

---

(١)ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢٩٧/١.
(٢)ينظر: أوضح السالك: ٢١٠/١.
(٣)ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٩٢،٢٠٣/١.
(٤)ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٦٨/٢.
(٥)ينظر: ضياء السالك إلى ألفية ابن مالك: ٢١٠/١.
(٦)ينظر: دليل السالك: ١٨٤.
(٧)الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٦/١-١٨٧.
(٨)ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٧٧/٢.
(٩)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٨٧/١، أمالي ابن الحاجب: ٥٧٦/٢.
(١٠)ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، الهامش: ٥٠١/١.
*والأصل (مرسّعة).
(١١)شرح ياسين العُليمي: ٨٥/١.
(١٢)ينظر: المقاصد الشافية: ٥١/٢.
(١٣)شرح ابن عقيل:١ /٢٢٢.
(١٤)شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك: ١٩٨/١.
(١٥) أحمد بن التنسي (٧٤٠ - ٨٠١ هـ) (١٣٣٩ - ١٣٩٩ م) احمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله ابن عوض الزبيري، الاسكندراني المالكي، المعروف بابن التنسي، فقيه، اصولي، عالم بالعربية، ولي قضاء الديار المصرية سنة (٧٨١هـ)، وتوفي في ١ رمضان، من مؤلفاته: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو ووصل فيه إلى التصريف، وعمل تعليقا على (مختصر ابن الحاجب) الفرعي، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح منتهى السول والأول في علمي الأصول والجدل. ينظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العسقلاني: ٧٥، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري الحنفي: ٢/ ١٥٢، ومعجم المؤلفين: ٢/ ١٥٣.
(١٦)ينظر:شرح التسهيل، ابن التنسي: ٢٦٥/١.
(١٧)اللمع في العربية، ابن جني: ٣١/١.

أو هو:((هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك:(يضربُ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامه، وحسنٌ وجهه)، وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه، والأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنَّه كالجزء منه، فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً، ومن ثم جاز (ضرب غلامه زيد)، وامتنع (ضرب غلامه زيداً)))[١].

وهو ظاهر ومستتر، والمستتر كالظاهر في الإسناد إليه، تقول: (ضَربتُ)، و(زيد ضَرب)، ففي (ضرب) ضمير مستتر يعود على زيد[٢].

والفاعل مرفوع ((وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك: (قَامَ عبدُ الله) و (جلسَ زيدٌ)، وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل مَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت:(قَامَ زيد) فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك:(الْقَائِم زيدُ)))[٣].

ويرى ياسين العُليمي أنَّ (حاشا) فعل بمعنى جانب وتخطَّى[٤]، ولم يفصِّل في ذكر أقسامها، وهي على ثلاثة أقسام:

أحدها: أنْ تكون فعلا متصرفا متعديا، تقول:(حاشيته) أي استثنيته، ومضارعها (أحاشي)، ولا إشكال في فعلية هذه[٥]، كقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):((أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة))[٦]، وقيل في معناه أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)لم يستثن فاطمة، وذكر ابن مالك[٧] أنَّ (ما) في الحديث الشريف مصدرية، و(حاشا) استثنائية، فذهب إلى أنَّه قد يقال: (قام القوم ما حاشا زيدا) كما قال الشاعر:[٨]

رَأَيْتُ النّاسَ مَا حَاشا قُرَيْشًا فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهمْ فَعَالا

وردّه ابن هشام والأشموني[٩] أن الحديث في معجم الطبراني: ((ما حاشى فاطمة ولاغيرها))[١٠]، أما دليل تصرفها فهو قول الشاعر:[١١]

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد

وتوهَّم المبرد في أنَّ (حاشا) هذه مضارع (حاشا) الاستثنائية، وإنَّما تلك إما حرف أو فعل جامد غير متصرف لتضمنه معنى إلا[١٢]، فلا تتصرَّف كما منع صرف عدا وخلا وليس ولا يكون، كما أنَّها تشابه حاشا الحرفية، فهي أجدر بمنع الصرف[١٣]، وقيل إنَّ هذه الحجة مدفوعة؛ لأنَّ (أُحاشي) في البيت السابق غير متصرفة وإنَّما مأخوذة من لفظ (حاشى)، كما في (حَولق، وبَسمل) من لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله[١٤]، لكن اشتقاق (حولق) و(بسمل) يعرف بـ(النحت)، وهو يختلف عن تركيب (أحاشي)[١٥].

الآخر: أنْ تكون تنزيهية نحو: قوله تعالى:{حَاشَ لِلَّهِ}[يوسف:٣١]، و(حاشا لزيد)، وهذه ليست استثنائية، وسمِّيت بذلك لأنَّها تفيد تنزيه المذكر عما لا يليق به، وقد ينزّه اسم الله تعالى، والمقصود تنزيه اسم ما على جهة التعجب والإنكار[١٦].

---

(١)المفصل: ٣٨/١.
(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٣٨/١.
(٣)المقتضب: ٨/١.
(٤)ينظر: شرح ياسين العُليمي: ١٨٩/١.
(٥)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٥١١/٤، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي:١ /٥٥٨ـ٥٥٩.
(٦)مسند أبي داود الطيالسي باب ماروى سالم بن عبد الله عن أبيه، أبي داود الطيالسي، برواية ((أسامة أحب الناس إليَّ)): ٣٥٤/٣،رقم:١٩٢١، وهو من شواهد: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٨/٢، والجنى الداني: ٥٦٥/١.
(٧)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٨/٢.
(٨) البيت للأخطل في شعره: ٥٦٨، ومن شواهد: اللمحة في شرح الملحة: ٢٣٩/١، ٤٧٢، وتوضيح المقاصد: ٦٨٩/٢.
(٩)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٨/١ـ٥٢٩.
(١٠)المعجم الكبير، الطبراني:١٥٩/١، رقم: ٣٧٢.
(١١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٣٤، وهو من شواهد الأصول في النحو:٢٨٩/١، وعلل النحو: ١ /٣٩٧.
(١٢)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٨/١ـ٥٢٩.
(١٣)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٩/٢.
(١٤)ينظر: علل النحو: ٣٩٨/١.
(١٥)ينظر: الشاهد النحوي عند المرادي في كتابه توضيح المقاصد وابن هشام في كتابه أوضح المسالك، رسالة ماجستير، الباحث: عبد العزيز منور الرشيدي، جامعة مؤته، قسم اللغة العربية، ٢٠١١: ١٥٧.
(١٦)ينظر: الجنى الداني: ٥٥٩/١.

وهذه ليست حرفا[١]، وفيها مذاهب:

الأول: أنها فعل عند المبرد[٢]، وابن جني[٣]، والكوفيين؛ للتصرف فيها بالحذف؛ ولإدخالها على الحرف، وهذا ينافي حرفية حاشا[٤]، إما دخولها على الحرف فبيِّن، وأما التصرف فيها بالحذف فلأن الحذف من الحروف قليل، وهذان الدليلان لايؤكِّدان فعليتها، بل مما يشترك فيه الاسم والفعل[٥].

الثاني: نُقِلَ عن الفراء أنَّ (حاشا) فعل ولا فاعل له[٦].

الثالث: إذا وليها مجرور باللام فأنها اسم[٧] وظاهر قول الزجاج[٨] أنها اسم، كما فهمه ابن هشام [٩]، ورأى ابن مالك أن الصحيح كونها اسما ينتصب كما ينتصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ[١٠]، وذهب ابن هشام أن الصحيح هي كونها اسما مرادفا للبراءة من كذا[١١]، واستدلوا لذلك بقراءة أبي السَّمَّال: ((حاشًى لله))[١٢] بالتنوين، كما يقال: (رعياً لزيد)، و(براءةً لله من كذا)، أو (تنزيها لله)[١٣].

والرابع: قيل هي اسم فعل بمعنى (أتبرَّأ) أو (برِئْت)، وقالوا فيه هذا لبنائها عند ترك التنوين لشبهها بـ (حاشا) الحرفية[١٤]، وردّه ابن هشام؛ لإعرابها في بعض اللغات[١٥].

وحاشا التنزيهية فيها لغات هي: (حاشى)، و(حشى)، و(حاش) بحذف الألف الثانية، و(حاش) بإسكان الشين[١٦].

الثالث: حاشا الاستثنائية: نحو: (قام القومُ حاشا زيد)، ويقال فيها: (حاش وحشا) [١٧]، وفيها مذاهب:

أحدهما: يرى سيبويه والبصريون أنّها حرف جر تدل على الاستثناء كـ (إلا)، أما سيبويه فقال: ((وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجرما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء...))[١٨].

واعتمدوا في ذلك على ما نطقت به العرب من جر الاسم بعد (حاشا)[١٩]، ومن ذلك قول الشاعر: [٢٠]

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

هذا على السماع، وإما القياس فهو أنه لا يجوز دخول (ما)عليها، فلا يقال: (ما حاشى زيدا) كما يقال: (ماخلا زيدا)، فلو كانت فعلا لجاز ذلك[٢١]، كما أنَّ عامل الجر أمَّا أنْ يكون (حاشا) أو عامل مقدّر، إمَّا كون العامل مقدر فباطل؛ لأنَّ عامل الجر لا يعمل مع حذفه، فوجب أنْ يكون العامل حاشا الجارة، وعلى هذا الرأي تكون حرف جر[١].

---

(١)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:٣٠٨/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٨/١، والجنى الداني:٥٥٩/١.
(٢)ينظر: المقتضب: ٤٢٦،٣٩١/٤.
(٣)ينظر: اللمع: ٦٩.
(٤)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٥، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٨/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٣٨/١.
(٥)ينظر: الجنى الداني:٥٦٠/١، ومغني اللبيب: ١٦٥.
(٦)ينظر:شرح المفصل، ابن يعيش: ٥١٢/٤، والجنى الداني:٥٦٠/١.
(٧)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٨/٢، وشرح الرضي على الكافية، مط دار الكتب الوطنية، بنغازي: ١٢٢/٢.
(٨)ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١٠٧/٣.
(٩)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٥.
(١٠)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٨/٢.
(١١)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٥.
(١٢)الكشاف: ٤٦٥/٢، والبحر المحيط: ٢٧٠/٦، واللباب: ٨٧/١١.
(١٣)ينظر: شرح التصريح: ٥٣٨/١.
(١٤)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣٠٨/٢، وشرح الرضي على الكافية، مط دار الكتب الوطنية، بنغازي: ١٢٢/٢، ومغني اللبيب: ١٦٥.
(١٥)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٢ /٣٠٨، وشرح الرضي على الكافية، مط دار الكتب الوطنية، بنغازي: ١٢٢/٢، ومغني اللبيب: ١٦٥.
(١٦)ينظر: مغني اللبيب: ١٦٥.
(١٧)الجنى الداني: ٥٦٧/١.
(١٨)الكتاب: ٢/ ٣٤٩، وينظر: الأصول في النحو: ٢٨٨/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٠٥/١.
(١٩)ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي: ١٧٦.
(٢٠) ذكر ابن منظور أنَّ البيت لسَبْرة بْنِ عَمْرٍو الأَسَدي أو للجُمَيْح الأَسَدي، وَاسْمُهُ مُنْقِذُ بْنُ الطَّمّاح، لسان العرب، ابن منظور بروايتين: (حشى): ١٤/ ١٨١،١٨٢، والمفضليات، المفضل الضبي: ٣٦٧/١، وهو من شواهد اللمع: ٧٠/١.
(٢١)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٨/١-٢٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٢/٢.

ولقولهم: (حاشاي)، ولو كان فعلا لاتصلت به نون الوقاية كما في (رامانِي)[٢]، ورجّح ابن الوراق، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش مذهب البصريين[٣].

الآخر: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشا) الاستثنائية إنما هي فعل[٤]، وإلى هذا الرأي ذهب الفراء كما نُسب إليه[٥]، واحتجوا لذلك بما يلي:

الأول: أنَّه يتصرَّف، وهذا حكم الأفعال، فيقال: (حاشيتُ، أُحاشي)[٦].

الثاني: أنَّ لام الجر تتعلق به؛ لأنَّ اللام تتعلق بالفعل نحو:حاشا لزيد، وقوله تعالى: {حاشَ للهِ}، ولو كانت (حاشا) حرفا لم يصحّ ذلك؛ لأنَّ الحرف لا يدخل على حرف أو يتعلق به، وحذفت اللام لكثرة استعمالها[٧].

والثالث: أنَّه دخلها الحذف، وإنَّما يكون الحذف في الأسماء والأفعال لا في الحروف، فيقال: (حاشا الله)، و(حشا الله)[٨].

والمذهب الثالث: جواز استعمالها فعلا وحرفا، وقد ذهب إلى هذا الرأي المبرد فقال: ((وَمَاكَانَ حرفا سوى (إِلَّا) فـ(حاشا) و(خلا)، وَمَاكَانَ فعلا فـ (حاشا)...))[٩]، وقال أيضا: ((فَإِن قلت: فَكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ وَاحِد، فَإِن ذَلِك كثير مِنْهُ (حاشا)...))[١٠].

ونقل ابن السراج حكاية لأحدهم قائلا: ((وحكى أبوعثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعتُ أعرابيا يقول: (اللهم أغفر لي ولمن سَمِعَ (حاشا) الشيطان وأبا الأصبع)، نصب بـ(حاشا)))[١١].

ونقل أيضا عن البغداديين جواز الأمرين بقوله: ((والبغداديون أيضًا يجيزون النصب والجر بـ(حاشا)))[١٢].

ووافقهم في ذلك ابن الحاجب[١٣]، وابن مالك[١٤]، والمرادي[١٥]، والأشموني[١٦]، ونقل جواز الوجهين الفراء، وقيل إنَّ نصَّه في ذلك قوله: ((ومن نصب بـ(حاشا) قال: (حاشاني)، ومنخفض قال: (حاشايَ)))[١٧]، ونقله أيضا الأخفش، والشيباني، وابن خروف، ولم أجده في كتابه كما أجازه الجرمي والمازني والزجاج[١٨]، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي أيضا[١٩].

واعترض ياسين العُليمي على الفراء؛ لزعمه أنَّ (حاشا) فعل بلا فاعل، هذا على القول بأنَّها فعل، وحجة الفراء في ذلك إنَّ الإنسان حين يذكر بالسوء، فتقول: (حاشاه)، كما نقل ذلك ياسين العُليمي[٢٠].

---

(١)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٨/١.
(٢)ينظر:التبيين عن مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري:٤١١/١.
(٣)ينظر: علل النحو: ٣٩٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٩/١-٢٣٣، وشرح المفصل، ابن يعيش:٥١٢/٤.
(٤)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤١٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٥٣٨/١.
(٥)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٦٣/٢، والجنى الداني: ٥٦٤/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٧/١.
(٦)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٦/١-٢٢٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤١٢/١ -٤١٣، و شرح المفصل، ابن يعيش: ٢ /٦٣-٦٤.
(٧)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٧/١، و شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٨٠/٢.
(٨)ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف، رقم المسألة (٣٧): ٢٢٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤١٣/١، وشرح المفصل، ابن يعيش: ٦٤/٢.
(٩)المقتضب: ٤/ ٣٩١.
(١٠)المصدر نفسه: ٤/ ٤٢٦.
(١١)الأصول في النحو: ١/ ٢٨٨.
(١٢)المصدر نفسه:١/ ٢٨٩.
(١٣)ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٥٦/١.
(١٤)ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣٠٦/٢.
(١٥)ينظر: الجنى الداني: ٥٦٢/١.
(١٦)ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٢٧/١.
(١٧)ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ٣٠٧.
(١٨)ينظر: توضيح المقاصد: ٦٨٩/٢، ومغني اللبيب: ١٦٥/١، وشرح ابن عقيل: ٢٣٩/٢.
(١٩)ينظر:منهج السالك: ١٧٦، وآراء الكسائي عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير، الباحث: نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠١٢م: ١٥٦.
(٢٠)ينظر:شرح ياسين العُليمي: ١٨٩/١.

ولم أجد رأي الفراء هذا في كتابه، وقد نقله ابن يعيش[١]، والمرادي[٢]، والسيوطي[٣]، وآخرون، وقد انتُقِدَ رأيه هذا من قبل النحويين، فذكر ابن يعيش أنَّ ما قاله فاسد وضعيف وعجيب؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من فاعله [٤].

ونقلوا عن الفراء أنَّه إذا قلت: (حاشا لله) فاللام موصولة بمعنى الفعل والجر بها، وإذا قلت: (حاش الله)، بحذف الجار، فهي مقدرَة والخفض بها[٥]، وقيل إنَّ حرف الجر لا يبقى عمله عند حذفه إلا نادرا[٦].

وقال المرادي إنّ هذا ظاهر الضعف، أمَّا النصب عنده فبالحمل على إلا[٧]، كما أكَد ابن الناظم والشاطبي أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل[٨].

وذهب ياسين العُليمي إلى أنَّ فاعل (حاشا) ضميرا مستترا إذ قال: ((وأجيب بأنَّ الإنسان يذكر بالسوء فتقول: (حاشاه ما ذُكر من السوءِ)، أي جانبه وتخطَّاه))[٩].

واختلف النحويون في فاعل (حاشا)، أمَّا سيبويه فلم يذكر فاعلها؛ لأنَّه التزم حرفيتها، أمَّا المبرد فتكلم عن فاعل عدا وخلا وليس ولا يكون، ويمكن قياس ما قاله على (حاشا)، فذكر فاعل هذه الأدوات قائلا: ((وَأما (عدا) و(خلا) فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا، وَذَلِكَ قَوْلك:(جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدا)؛ لِأَنَّهُ لما قَالَ: (جَاءَ الْقَوْم) وَقع عِنْد السَّامع أَن بَعضهم (زيدا)، فَقَالَ: (عدا زيدا)، أَي جَاوز بَعضهم زيدا، فَهَذِهِ تَقْدِيره إِلَّا أَنَّ (عدا) فِيهَا معنى الِاسْتِثْنَاء، وَكَذَلِكَ(خلا)...))[١٠]، أي عائدا على البعض المفهوم من الكلام المتقدِّم.

وذكر ابن يعيش أن فاعل حاشا ضمير لم يؤنث ولا يثنى ولا يجمع [١١]، وذهب ابن مالك إلى أنَّه ضميرا عائدا على البعض السابق الذكر، والأجود عنده أن يعود على مصدر الفعل العامل في المستثنى منه، فعندما تقول: (حاشا زيدا)، فالتقدير: (جاوز قيامهم زيدا)[١٢].

وقال ابن هشام أنّ فاعلها ضميرا مستترا يعود إلى مصدر الفعل السابق ذكره، أو إلى اسم الفاعل، أو البعض المفهوم من الكلام، فإذا قيل: (قام القومُ حاشا زيداً)، فالمعنى: (جانب هو) أي (قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا)[١٣]، وقد نقل هذا الخلاف أيضا الأشموني، وضعَّف أن يعود الضمير على المصدر أو اسم الفاعل؛ لعدم اطِّراده؛ لأنَّه قد لا يكون هنالك فعل.

وذكر السيوطي أنَّ عود الضمير على المصدر هو مذهب الكوفيين، وقال إنَّه غير مطرد، وهو عائد على مفرد مذكر ولذلك لم يجز تثنيته وجمعه وتأنيثه[١٤]، واستثنى ياسين العُليمي من ذلك مواضع حذف الفاعل[١٥].

وخلاصة ما سبق أنَّ لـ(حاشا) فاعلا مضمرا، وإنِ اختلف النحويون في تقديره؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من الفاعل، وبذلك يصحُّ ما ذهب إليه ياسين العُليمي، وأنَّ اعتراضه على الفراء جاء موافقةً لما ذهب إليه الكثير من النحويين.

(١)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٣/٢.
(٢)الجنى الداني: ٥٦٠/١.
(٣)همع الهوامع: ٢٨٠/٢.
(٤)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٥١٢/٦٣،٤/٢.
(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٥١٢/٤، والجنى الداني:٥٦٠/١.
(٦)ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:٥١٢/٤.
(٧)ينظر: توضيح المقاصد: ٦٨٨/٢، الجنى الداني: ٥٦٠/١.
(٨)ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:١٥٨، والمقاصد الشافية: ٥٥٤/٢.
(٩)شرح ياسين العُليمي:١٨٩/١.
(١٠)المقتضب: ٤/ ٤٢٦.
(١١)ينظر: شرح المفصل: ٥١١/٤.
(١٢)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣١١،٣٠٦/٢.
(١٣)ينظر: مغني اللبيب:١٦٦.
(١٤)ينظر: همع الهوامع:٢١٨/٢٤٥،٢/١.
(١٥)ينظر: شرح ياسين العُليمي:١٨٩/١.

المبحث الثالث: المنصوبات

المسألة الأولى: المفعول له

وهو أحد أنواع المفاعيل ويسمَّى المفعول لأجله، ومن أجله، وقيل في حدِّه ((هو علة الإقدام على الفعل...))[١]، أو ((هو ما فعل لأجله فعل مذكور مثل: (ضربتُه تأديباً)، و(قعدتُ عن الحربِ جبناً)...))[٢].

وقال سيبويه في سبب نصبه: ((فانتصب لأنَّه موقوع له؛ ولأنَّه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: (عشرونَ درهماً)، وذلك قولك: (فعلتُ ذاك حذارَ الشرِّ)، و(فعلتُ ذاك مخافةَ فلان وادخارَ فلان)... و(فعلتُ ذاك أجلَ كذا وكذا)، فهذا كله ينتصب لأنَّه مفعول له))[٣].

وقيل إنَّه منصوب ((بالفعل الذي قد فعله...))[٤]، ويرى الكوفيون أنَّ هو انتصابه انتصاب المصدر الملاقي للفعل اشتقاقا لا لفظا هو، أمَّا على مذهب الزجاج فإنّه منصوب بفعل من لفظ المصدر[٥].

أمَّا شروط انتصابه علة هي ((أنْ يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلول، ومقارناً للفعل في الوجود، فإنِ اختلف أحد هذه الشروط فلا بدَّ من اللام...))[٦].

وأضاف ابن مالك ((شرط نصبه تقدير اللاّم، وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلّل، ومقارنا له في الوجود))[٧].

وعلل ذلك ابن يعيش بقوله: ((وإنّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ، وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل أنّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له، ودلّ عليه، وكان موجودًا بوجُوده، أشبهَ المصدرَ الذي يكون من لفظ الفعل، نحوَ: (ضربتُ ضَرْبَةً، وضَرْبً) فكما نصبتَ (ضربةً) و(ضربًا) بـ(ضربتُ) من حيث إن الفعل كان متضمِّنًا ضروبَ المصادر ودالاً عليها، فكذلك نصبتَ المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ، نحوَ: (ضربتُه تأديبًا)، وصار في حكمِ (أدّبتُه تأديبًا) وجرى مجرَى ما ينتصب به من المصادر، إذ كان نَوْعًا من الأوّل، وإنْ لم يكن من لفظه، نحوَ: (رَجَعَ القَهْقَرَى)، و(عَدَا الجَمَزَى)))[٨].

أمَّا عن تعريفه بـ(أل) فقال سيبويه: ((ويجوز مجيئه محلَّى بـ (أل) ولذلك قال سيبويه: ((وحسن فيه الألف واللام؛ لأنَّه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالا، ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنَّه ليس في موضع ابتداء ولا موضعا يبنى على مبتدأ، فمن خالف باب (رحمة الله عليه، وسقيا لك، وحمدا لك)))[٩].

وهو جوَابُ لِمَ فعلْتَ نحو:(قد زُرتُكَ خوفَ الشَّرِّ)، و(غُصْتُ فِي البحرِ ابتغاءَ الدُّرِّ)[١٠].

وقال الجزولي: ((ويكون معرفة ونكرة مختصا، ولا يكون منجرا باللام إلامختصا))[١١].

وقد جمع العجاج المعرفة والنكرة[١٢] في قوله:[١٣]

يَركَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمهُورِ مَخافَةً وزَعَلَ المَحبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُور

(١)المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى الجزولي: ٢٦١، والمفصل: ٨٧.
(٢)الكافية: ٢٣.
(٣)الكتاب: ١/ ٣٦٧، ٣٧٠.
(٤)ملحة الإعراب: ٣٦.
(٥)ينظر: منهج السالك: ١٤٣.
(٦)المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى الجزولي: ٢٦١، و ينظر: المفصل: ٨٧.
(٧)الكافية: ٢٣.
(٨)شرح المفصل، ابن يعيش:١/ ٤٥٢.
(٩)الكتاب: ١/ ٣٧٠.
(١٠)ينظر:ملحة الإعراب: ٣٦.
(١١)المقدمة الجزولية: ٢٦٢.
(١٢)ينظر:الأصول في النحو:١/ ٢٠٨، والمفصل: ٨٧.
(١٣) الرجز للعجاج في ديوانه:١/٣٥٤ـ٣٥٥، وهو من شواهد: الكتاب:١/ ٣٦٩، الأصول في النحو:١/ ٢٠٨.

وقد اعترض ياسين العُليمي على ابن جني في جانب من جواب العامل في المفعول له لقوله: ((وَيكون الْعَامِل فِيهِ فعلا من غير لَفظه...))[١].

قال ياسين العُليمي في شروط المفعول له: ((أنْ يكون من غير لفظ الفعل، ذكره ابن جني، والصواب أنْ يكون من غير معنى الفعل...))[٢].

وتابع ابن جني في قوله هذا كثير من النحويين، فذكر ابن السراج أنَّ:((العامل فيه فعل غير مشتق منه))[٣].

وقال القاسم بن علي إنَّ ((جنسَ الفعلِ غيرُ جنسِهِ...))[٤].

وقال أبو موسى الجزولي: ((ومقارنا للفعل في الوجود غير نوع له، إذ لوكان نوعا لكان مصدرا))[٥].

وقال ابن يعيش: ((ويكون العاملُ فيه من غير لفظه، وهو الفعلُ الذي قبله...))[٦]، معللا لذلك بقوله:((وإنّما وجب أنْ يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: (زُرْتُك طَمَعًا في بِرّك)، و(قصدتُك رَجاءً خيرَك)، فـ(الطمعُ)ليس من لفظِ(زرتك)، و(الرجاءُ) ليس من لفظِ (قصدتك)، ولا تقول: (قصدتُك للقصد)، ولا(زرتك للزيارة)؛ لأنَّ المفعول له عِلّةٌ لوجودِ الفعل، والشيءُ لا يكون علّة لنفسه، إنّما يُتوصّل به إلى غيره...))[٧].

ووافقهم الأشموني قائلا: ((فلو كان من لفظ الفعل كـ(حيل محيلا) كان انتصابه على المصدرية...))[٨].

وعلل السيوطي امتناع كون المفعول له من لفظ الفعل لأنَّه سيصبح مفعولا مطلقا، والشيء لا يكون سببا لنفسه[٩].

وعلَّل ياسين العُليمي سبب الاعتراض على ابن جني بقوله: ((لأنَّه لا يلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة في المعنى كقولنا: (قعدتُ جلوسا)))[١٠].

يتبيَّن مما سبق أنَّ ياسين العُليمي التفت إلى سبب لم يلتفت إليه غيره، إذ تفرَّد برأيه هذا، وأضاف شرطا آخر لتكون القاعدة أنْ يكون المفعول له من غير لفظ الفعل، ومن غير معناه، ولا يصحُّ الاقتصار على ما ذكره ابن جني أو على ما ذكره ياسين العُليمي، والصواب الجمع بين الشرطين؛ لأنَّه لا يصحُّ أنْ يكون المفعول له من لفظ الفعل حتى لا يكون مفعولا مطلقا، أو مصدرا، كما لا يصحُّ أنْ يكون المفعول له في معنى الفعل؛ لأنَّ الشيء لا يكون علة في نفسه.

المسألة الثانية: الاستثناء

الاستثناء أحد المنصوبات، ويُقصد به إخراج ما بعد أدوات الاستثناء عن حكم ما قبلها.

وعرَّفه ابن جني بقوله هو: ((أَنْ تخرج شَيْئا مِمَّا أدخلت فِيهِ غَيره أَو تدخله فِيمَا أخرجت مِنْهُ غَيره، وحرفه المستولي عَلَيْهِ (إِلَّا) وتشبه بِهِ أسماء وأفعال وحروف فالأسماء (غير وَسوى) وَالْأَفْعَال (لَيْسَ وَلَا يكون وَعدا وخلا وحاشا) والحروف (حاشا وخلا)))[١١].

أمَّا المستثنى فعرَّفه ابن مالك قائلا: ((وهو المخرج تحقيقاً، أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ(إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة))[١٢].

(١)اللمع: ٥٨.
(٢)شرح ياسين العُليمي:٢٦٢/١.
(٣)الأصول في النحو: ١/ ٢٠٦.
(٤)ملحة الإعراب: ٣٦.
(٥)المقدمة الجزولية: ٢٦١.
(٦)شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٤٤٩.
(٧)المصدر نفسه: ١/ ٤٤٩.
(٨)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٤٨٠.
(٩)ينظر:همع الهوامع: ٢/ ١٣٢.
(١٠)شرح ياسين العُليمي: ٢٦٢/١.
(١١)اللمع: ٦٦.
(١٢)تسهيل الفوائد: ١٠١.

وهو قسمان متَّصل ومنقطع ((فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنقطع، مقدَّر الوقوع بعد(لكن)عند البصريين، وبعد(سوى)عند الكوفيين))[١].

وقد اعترض ياسين العُليمي على الفراء في الاستثناء في الآية المباركة، إذ قال الفراء: ((وقوله: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ}[٢]... وفي إحدى القراءتين[٣]: {إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ}))[٤] ونَقل ياسين العُليمي عن الفراء قوله إنَّ الاستثناء في الآية المباركة منقطع وأنَّه جملة[٥]، كما نَقل رأي الفراء ابن مالك، وذكر أنَّ ابن خروف قد استحسنه[٦]، وقد نقل رأي الفراء ابن هشام[٧]، والصَّبَّان[٨]، على أنَّ (قليلا)مبتدأ والخبر محذوف تقديره: أي(لم يشربوا).

فاعترض عليه ياسين العُليمي بقوله: ((ومن العجب قول الفراء وإنْ أقرَّه ابن الناظم إنَّ الاستثناء منقطع وإنَّه جملة...))[٩]، وقد أنكر الزجاج هذه القراءة بقوله: ((وقوله عزَّ وجلّ:{تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ}.(قليلاً) منصوب على الاستثناءِ، فأما من روى {تَولوْا إلا قليلٌ منهم}فلا أعرف هذه القراءَة، ولا لها عندي وجه؛ لأنَّ المصحف على النصب والنحو يوجبها؛ لأنَّ الاستثناء – إذا كان أولُ الكلام إيجاباً – نحو قولك: (جاءَني القوم إلا زيداً) – فليس في (زيد) المستثنى إلا النصب – والمعنى (تولوا أسْتَثْنِي قَليلاً مِنْهم) – وإنَّما ذكرت هذه لأنَّ بعضهم روى (فشربوا منه إلا قليلٌ منهم) وهذا عندي مالا وجه له))[١٠].

ودليل ياسين العُليمي في ذلك: ((إذ كيف يتصوَّر ذلك والقليل بعض الجماعة السابق ذكر ضميرهم...))[١١]، ذلك أنَّ الاستثناء المنقطع يسمَّى بذلك لانقطاع المستثنى عن المستثنى منه.

وقال فيه ابن يعيش: ((ويسمَّى المنقطِعَ لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناءِ الشيء ممّا هو من جنسه؛ لأنَّ استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعضٍ ما لولاه لَتَناولَه الأوَّلُ، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس، فلا يتناوله اللفظُ، وإذا لم يتناوله اللفظُ فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه، إذ اللفظُ، إذا كان موضوعًا بإزاءِ شيء، وأُطلق، فلا يتناول ما خالَفَه... فعلى هذا تقول: (ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا)، و(ما بالدار أحدٌ إلّا وَتَدًا)))[١٢]، أي أنَّ القليل بعض ممن استثنته الآية المباركة، فالقليل من جنس المذكور ضميرهم.

ودليله الآخر قوله: ((والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم، وهذا شأن المتصل...))[١٣]، ويُفهم منه أنَّ الحكم هو شرب الماء، ثم خرج القليل المذكور عن الحكم لاستثنائهم بـ(إلا)، ويؤيِّده فيما ذهب إليه ما ذكره ابن السرَّاج إذ قال: ((وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأنَّ الاستثناء الصحيح إنَّما هو أنْ يقع جمع يوهم أنَّ كلَّ جنسهِ داخلٌ فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنَّه لم يدخل فيهم، نحو: (جاءني القوم إلا زيدًا)...))[١٤].

---

(١)المصدر نفسه: ١٠١.
(٢)[البقرة:٢٤٩].
(٣)هي قراءة وأبيّ والأعمش كما في الكشاف: ١/ ٢٩٥، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي: ٦/ ٥١١، وقيل هي لهما ولعبد الله بن مسعود في البحر المحيط: ٥٨٩/٢.
(٤)معاني القرآن،الفراء: ١/ ١٦٦.
(٥)ينظر:شرح ياسين العُليمي: ٢٨٦/١.
(٦)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:٢/ ٢٦٦.
(٧)ينظر: مغني اللبيب: ٥٥٨.
(٨)ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٩.
(٩)شرح ياسين العُليمي: ٢٨٦/١.
(١٠)معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١/ ٣٢٧.
(١١)المصدر نفسه: ٢٨٦/١.
(١٢)شرح المفصل، ابن يعيش: ٢/ ٥٣-٥٤.
(١٣)شرح ياسين العُليمي: ٢٨٦/١.
(١٤)الأصول في النحو: ١/ ٢٩٠-٢٩١.

واسترسل ياسين العُليمي في ردِّه على الفراء بقوله: ((والكلام فيما إذا كانت إلا للاستثناء كما هو موضوع المسألة، فلا يَرِد أن غير النصب جائز في نحو: (قامَ القومُ إلا زيداً) إذا جرت (إلا) صفة الأوَّل))[١].

وهذا ما ذكره النحويون ومنهم المبرد قائلا:((وَالْوَجْه الآخر أَنْ يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولًا، ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد، فَإِذا كَانَ كَذَلِك فالنصب وَاقع على كل مُسْتَثْنى، وَذَلِكَ قَوْلك: (جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زيداً)، و(مررتُ بالقومِ إِلَّا زيداً)...))[٢].

وذكر ذلك ابن السراج بقوله: ((المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام، تقول: (جاءني القوم إلا زيدًا)، فـ(جَاءَنِي القومُ) كلام تام وهو فعل وفاعل، فلو جاز أنْ تذكر(زيدًا) بعد هذا الكلام بغير حرفا لاستثناء ما كان إلا نصبًا))[٣].

وذكر ابن هشام أنَّ الكلام إذا كان تاما . أي إذا كان المستثنى منه مذكورا. غير مسبوق بنفي وجب نصب المستثنى، واستشهد لذلك بالآية المباركة:{فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ}[٤] أي أنَّ المستثنى في الآية المباركة واجب النصب.

ويمكن أنْ يحمل كلام الفراء على النفي المؤول كما قرأ بعضهم قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلٌ) برفع (قليل) حملا على النفي المؤول؛ لأنَّ قبله: {فمَن شَرَب منه فليس مني}فبذلك صار(شربوامنه)بمعنى (لم يكونوا منه)[٥]، وعلى هذا التأويل رفع المستثنى (قليل) على البدلية[٦].

ومثله قول الشاعر:[٧]

وبالصَّريمة مِنْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّر إلا النُّؤْيُ والوَتَدُ

؛ لأنَّ معنى (تغيَّر) لم يبق على حاله.

وقول الآخر:[٨]

لِدَمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه أقْرَبُوهُ إلا الصَّبا والجَنُوبُ

؛ لأنَّ معنى (تغيَّب): لم يأت[٩].

وقد أدرك الفراء هذا بقوله: ((والوجه فِي (إلا) أنْ ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فِيهِ، فإذا كان ما قبل إلا فِيهِ جحد جعلت مابعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة...))[١٠].

وفي المستثنى من المنفي ذكر المبرد وجه الرفع قائلا: ((تَقول: (مَاجَاءَنِي أحد إِلَّا زيد)، فتجعل زيد بَدَلا من أحد فَيصير التَّقْدِير: (مَا جَاءَنِي إِلَّا زيد)؛ لأنَّ الْبَدَل يحل مَحل الْمُبدل مِنْهُ، أَلا ترى أَنَّ قَوْلك: (مَرَرْت بأخيك زيد) إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: (مَرَرْت بزيد)؛ لأنَّك لما رفعت الْأَخ قَامَ(زيد)مقَامه فعلى هَذَا قلت: (مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد)))[١١]، فكلام الفراء باعتبار تقدير النفي.

وأشار ابن هشام إلى أنَّه إذا كان الكلام السابق منفيا وكان الاستثناء متصلا جاز أن يكون المستثنى تابعا للمستثنى منه على أنَّه بدل عند البصريين، أو عطف نسق عند الكوفيين، كما جاز فيه النصب، وإنْ كان الإتباع أجود منه[١٢].

أي أن الفراء لم يخالف القاعدة، وتأويل كلامه موافق لقاعدة إتباع المستثنى للمستثنى من إذا كان الاستثناء متصلا منفيا.

---

(١)شرح ياسين العُليمي: ٢٨٦/١.
(٢)المقتضب: ٤/ ٣٨٩.
(٣)الأصول في النحو: ١/ ٢٨١.
(٤)ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٣ـ ٢٢٤.
(٥)ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:٢/ ٢٨١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ١/ ١٥١.
(٦)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٩.
(٧) البيت للأخطل في ديوانه: ٨٦، وهو من شواهد شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٢/ ٢٨١، وشرح الكافية الشافية:٢/ ٧٠٩.
(٨) البيت بلا نسبة في شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك:٢/ ٢٨١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧١٠، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٧٠.
(٩)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٠٩/٢ـ ٧١٠.
(١٠)معاني القرآن، الفراء: ١/ ١٦٦.
(١١)المقتضب: ٤/ ٣٩٤.
(١٢)ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: ٢٤٥.

وقد ذكر البيضاوي[١] أنَّ الاستثناء في الآية الكريمة متصل، وبذلك قال ابن هشام[٢]، وكما قال ابن الحاجب لا يصحّ أن يعدل إلى الاستثناء المنقطع إلا عند عدم التمكن من الاتصال[٣].

وخلاصة القول أنَّ الفراء يرى أنَّ الاستثناء منقطع، وأنَّه جملة أخذا بمعنى الآية المباركة، أمَّا ياسين العُليمي فأخذ بظاهر اللفظ، ويترجَّح لدي ما ذكره ياسين العُليمي؛ لأنَّ القليل هم المؤمنون، وهم جزء من القوم المسبوقين بالذكر بواسطة الضمير الواو من (شربوا).

نتائج البحث

بعد هذه الرحلة العلمية مع الشيخ ياسين العُليمي يمكن أنْ نذكر أهم ما توصَّل إليه البحث:

١- كانت شخصية ياسين العُليمي جليَّة في كتابه، فعلى الرغم من أنَّ هدفه الأساسي لكتابه جمع النصوص ألا أنَّ البحث أظهر له آراء واضحة، فلم يكن ناقلا فحسب، وإنما كان يُعارض، ويوافق، ويستدرك، فأضاف الكثير إلى علم النحو، والعلوم الأخرى، مما يبين أنَّه أحد المحققين البارعين، ولكن قد يذكر نصوص السابقين دون تعقيب.

٢- قد يتفردَّ بما يعرضه من آراء كما في باب المفعول له عند اعتراضه على ابن جني.

٣- قد جانب ياسين العُليمي الصواب في أغلب المسائل كما اتَّضح في هذه الدراسة.

٤- تعدَّدت اعتراضاته فمنها ما كان على الألفية سواء أكان في نظمها أو محتواها أو على النصوص الشارحة لها، وهكذا مع ترجيحاته واستدراكاته.

٥- كان ناقلا أمينا إلا في بعض المواضع التي لم يشر فيها إلى صاحب النص أو الرأي، أو الاختلاف في بعض الألفاظ عن النص المنقول.

٦- ابتعد عن التكلف والصعوبة في عرضه لآرائه ومناقشته للعلماء، بل اتَّسم أسلوبه بالسلاسة والتدرج في عرض الأفكار.

٧- كان الأسلوب العلمي ملازما لكتابه، إذ يأتي بحجة أو أكثر، ويعلِّل الآراء في سبيل الكشف عن الحقيقة، ويأتي بقرائن، فنجده يُقنع القارئ، وإن أغفل بعضها دون تعليل.

٨- أظهر البحث تأثره بابن هشام، فقد كان ينقل نصوصا من حواشيه وكتبه، ولا عجب من ذلك، فابن هشام نحوي متمكن من اللغة.

٩- بيَّنت الدراسة نقله الكثير من النصوص، مما يسدُّ الكثير من الفراغ الذي تركته الكتب، وربما أنَّ هذه الكتب لم يتم الحصول عليها للضياع، فنجده ينقل عن جميع النحويين، فكشفت الدراسة عن الكثير من الآراء.

١٠-قد يظهر أكثر من اعتراض في المسألة الواحدة، مما يدلُّ على سعة اطلاعه.

١١-استشهد بالآيات القرآنية، والشعر العربي، وأقوال العرب، وأكثر من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، فهو الدليل القاطع لديه، كما هو واضح لمن يطالع كتابه.

١٢-تعدَّدت النصوص التي جاء بها بتعدد موضوعات الألفية، فلا يقتصر على النصوص النحوية، بل نجده ضليعا في الصرف والبلاغة، والدلالة.

١٣-كشفت الدراسة ضرورة إعادة النظر في بعض المسائل؛ لاختلاف آراء النحويين.

١٤-رفض نظرية التيسير من خلال ردّه على ابن مضاء في مسألة رافع المبتدأ، ودافع عن النحويين ممن اتهمهم ابن مضاء بالاعتزال والخروج عن السنة، بسبب أخذه باللفظ الظاهر من غير فهم مرادهم، فوقف موقفا حازما منه.

١٥-عاب ياسين العُليمي على النحويين ميلهم إلى التقدير والتأويل في الإعراب والخروج عن المقصود الظاهر كما في باب الاستثناء.

---

(١)ينظر: أنوار التنزيل: ١٥١/١.

(٢)ينظر:شرح قطر الندى: ٢٤٤، و شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٤١.

(٣)ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٢٩.

١٦-كانت ردوده بعيده عن التحامل، فإنَّ أسلوبه معتدل، غير متحيز، بل يدعم من الآراء ما كان صحيحا، أو قريبا من الصحة.
١٧-قد يأتي بآراء وردود مسبوق إليها، مثال ذلك فقد سبقه الأشموني بالقول أنَّ البناء على الضم في (نحن) للحمل على النظير.
١٨-كان يميل في أغلب آراءه إلى المذهب البصري.

المصادر والمراجع المطبوعة

القرآن الكريم.

إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، ابن غازي ت(٩١٩هـ)، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ. ١٩٩٩م.

إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، إبراهيم بن قيم الجوزية ت(٧٦٧هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠٢م.

الأصول في النحو، محمد بن السري بن السراج ت(٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م.

الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي ت(١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك ت(٦٧٢هـ)، دار التعاون، (د. ط)، (د. ت).

أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان، ودار الجيل، بيروت، (د.ط)، ١٤٠٩هـ.١٩٨٩م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ت(٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي ت(٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب ت(٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، (د.ت).

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

البهجة المرضية (شرح السيوطي على ألفية ابن مالك)، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري ت(٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك(٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني ت(١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري ت(نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي ت(٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن عفيفي الباجوري الخضري ت(١٢٨٨هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م.

حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان الشافعي، ت(١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت(١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت(٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، (د.ط)، (د.ت).

الخصائص، أحمد بن إدريس القرافي ت(٦٨٤هـ)، تحقيق: د. ناجي محمدو حين عبد الجليل، (د.مط)، (د. ط)، (د.ت).

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي ت(٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، د.ت).

دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني ت(٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ ـ١٩٧٢م.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين اليعمري ت(٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

ديوان الأخطل، شرح وتقديم: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.

ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م.

ديوان الحطيئة، شرح حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.

ديوان العجاج برواية الأصمعي ت(٢١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، مكتبة الدكتور مروان العطيَّة، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

ديوان النابغة الذبياني، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.

رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت(١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.

سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة، ت(٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، وفيصل عيسى البابي الحلبي، (د.ط)، (د.ت).

سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني ت(٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن الترمذي، ت(٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، ١٩٩٨ م.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن سالم مخلوف ت (١٣٦٠هـ)، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن علي بن طولون ت(٩٥٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

شرح ابن عقيل، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ت(٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر، سعيد جودة السحار وشركائه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ت(٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن الحسن الأشموني، ت(٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك ت(٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

شرح التسهيل، أحمد بن محمد التنسي ت(٨٠١هـ) تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل، دكتوراه الباحثة: فريدة حسن معاجيني، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري ت(٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي ت(٦٨٦هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ط)، (د.ت).

شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، (د.مط)، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك ت(٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (د.ت).

شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين ابن يعيش ت(٦٤٣هـ)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

شرح المكودي على ألفية ابن مالك، عبد الرحمن علي بن صالح المكودي ت(٨٠٧هـ)، تحقيق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ١٩٩٣م.

شرح ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، ياسين العليمي(١٠٦١هـ)، المطبعة المولوية، فاس، (د.ط)، ١٣٢٧هـ.

شعر الأخطل صنعة السكري ت(٢٩٠هـ)، ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي ت(ق ٧هـ)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، (د.ط)، ١٤١٩هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت(٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق ت(٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري ت(٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١ م.

الكافية في علم النحو، عثمان بن عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، ت(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم جار الله الزمخشري ت(٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

الكواكب الدرية شرح منظومة الألفية، الشيخ صالح عبد السميع الأزهري، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د.ط)، ١٣٤٤هـ.

اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي ت(٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.

لسان العرب، أبو الفضل محمد بن منظور الأنصاري ت(٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله محمد بن حسن ابن الصائغ ت(٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .٢٠٠٤م.

اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت(٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

المساعد على تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك ت(٦٧٢هـ)، تحقيق:د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.

مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الطيالسي ت(٢٠٤هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت(٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج ت(٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

المعجم الكبير، المعجم الصغير، أبو القاسم الطبراني ت(٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، (د.ت).

معجم المؤلفين، عمر كحالة ت (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ، (د.ط)، (د.ت).

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي ت (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.

المفصل في صنعة الإعراب، ، أبو القاسم جار الله الزمخشري ت(٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ت(نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة، الطبعة السادسة، (د.ت).

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي ت(٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٠٧م.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت(٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى الجزولي ت(٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ، مطبعة أم القرى، (د.ط)، (د.ت).

ملحة الإعراب، القاسم بن علي الحريري ت(٥١٦هـ)، دار السلام – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك، أبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)، تحقيق: سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، وأضواء السلف، الطبعة الأولى، 1947م.

المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري الحنفي ت(٨٧٤هـ)، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، وتقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، (د.ت).

نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي ت(٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

النحو الوافي، عباس حسن ت(١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، (د.ت).

نظم العقيان في أعيان الزمان، جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ)، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت، (د.ط)، (د.ت).

النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير ت(٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، (د.ط)، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد البغدادي ت(١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، (د.ط)، ١٩٥١م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

الرسائل الجامعية:

آراء الكسائي عند شرَّاح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، رسالة ماجستير، الباحث: نهاد عبد الفتاح فريح بدرية، الجامعة الإسلامية غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠١٢م.

📖الشاهد النحوي عند المرادي في كتابه توضيح المقاصد وابن هشام في كتابه أوضح المسالك، رسالة ماجستير، الباحث: عبد العزيز منور الرشيدي، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، ٢٠١١م.

📖شرح ألفية ابن مالك، إسماعيل بن محمد بن هانئ اللخمي، دكتوراه، إعداد الباحث: أحمد محمد القرشي، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.